www.14october.com

تدشين فعاليات الأيام الوطنية للبيئة في أمانة العاصمة

صنعاء / سبأ:

دشن قطاع النظافة والبيئة بأمانة العاصمة بمشاركة وزارة المياه والبيئة أمس فعاليات الأيام الوطنية للبيئة بمناسبة اليوم الوطني للبيئة تحت شعار " وطني أغلى".

وفي التدشين أكد أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة أمين جمعان أهمية تنمية الوعي الوطني والبيئي بين أوساط المجتمع وتعميق روح الولاء الوطني لإنشاء جيل واع صحياً وبيئياً . .لافتا إلى أن أمانة العاصمة ستشهد خلال الأيام القادمة برامج توعوية عبر المدارس والساحات والميادين لرفع مستوى الوعي البيئي وتحسين مستوى النظافة والبيئة باعتبارها سلوكاً حضارياً.

وأشار أمين عام المجلس المحلي إلى الاهتمام الذي توليه السلطة المحلية بعمال النظافة تقديرا لدورهم المهم والحيوي في الحفاظ على البيئة وتحسين المظهر الجمالي للأمانة.

من جانبه أكد وكيل أمانة العاصمة لقطاع النظافة والبيئة الدكتور عبد الوهاب صبرة أهمية الأيام الوطنية للبيئة في توعية المجتمع وطنيا وبيئيا في إطار رؤية وطنية طموحة تساهم في تحمل المجتمع بكل ثقة واقتدار لمسؤولياته الملقاة على عاتقه في الحفاظ على الوطن وبيئته ..مشيرا إلى أن أمانة العاصمة حرصت على تحسين أوضاع عمال النظافة وحصولهم على كافة الحقوق وعلى رأسها التثبيت الوظيفي الذي قطع فيه شوط كبير وسيتم استكمال بقية الإجراءات خلال الفترة القادمة .

بدوره أشار وكيل وزارة المياه والبيئة المساعد مفيد الحالمي إلى أن اليوم الوطني للبيئة يكتسب أهميته من كونه فرصة ثمينة لنشر الوعي البيئي بين أوساط المجتمع ومناسبة متجددة لتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية وتعزيز الشراكة بين المجتمع والدولة في سبيل الوصول إلى بيئة سليمة وتحقيق التنمية المستدامة.

فيما أوضح مدير مركز التوعية البيئية بأمانة العاصمة عبد الحليم السكري أن الأيام الوطنية للبيئة تتضمن فعاليات ميدانية تشمل حملات توعية يتم تنظيمها في عدد كبير من الشوارع والتقاطعات الرئيسية في الأمانة وتوزيع المطبوعات التوعوية المتنوعة التي تخاطب كافة فئات المجتمع مع التركيز على شريحة السائقين وكذا إنتاج مجموعة من الفلاشات التلفزيونية والإذاعية التي بدأ بثها خلال الأيام الماضية ..لافتا إلى الأهمية التي تكتسبها الفعاليات التوعوية في تعزيز دور المجتمع في إيجاد توعية وطنية بيئية.

تخلل التدشين الذي حضره وكيل قطاع النظافة والبيئة المساعد محمد الارياني وعدد من مديري المكاتب التنفيذية والمديريات وأعضاء المجالس المحلية وعدد من المهتمين والمعنيين في الجهات ذات العلاقة، العديد من الأناشيد الوطنية والبيئية قدمها عدد من الطلاب والطالبات من مدارس الأمانة إلى جانب اسكتش مسرحي لطلاب مدرسة هائل سعيد عبر عن أهمية النظافة باعتبارها سلوكاً حضارياً ووطنياً ودينياً .

وفي نهاية الاحتفال قام أمين عام المجلس المحلي جمعان ومعه وكيل قطاع النظافة والبيئية الدكتور صبرة بتدشين حملة التشجير في إطار فعاليات الأيام الوطنية للبيئة بمدرسة بمدرسة الشهيد الديلمي .

ندوة في القاهرة حول العلاقات اليمنية - المصرية

القاهرة / سبأ:

نظم المركز الثقافي اليمني بالقاهرة ندوة ثقافية حول العلاقات التاريخية اليمنية المصرية.

وفي الندوة التي أدارها وزير الثقافة السابق الدكتور محمد أبوبكر المفلحي ، أشار مستشار شيخ الأزهر الشريف لشؤون الحوار الدكتور محمود العزب إلى دور اليمنيين في نشر الإسلام والفتوحات الإسلامية وأثر ذلك على الامتداد التاريخي والثقافي والفكري والسياسي بين اليمن ومصر.

ولفت إلى عمق العلاقات اليمنية المصرية في مجالات مختلفة.. مشيرا إلى دور الأزهر الشريف كمنارة علمية إسلامية في تدعيم علاقات التواصل بين اليمن ومصر ليس على مستوى الحكومات فقط وإنما على مستوى الشعوب.

فيما أكد نائب المندوب الدائم للجمهورية اليمنية في الجامعة العربية بالقاهرة الدكتور علي صالح موسى أهمية إعادة النظر في الجوانب الاقتصادية بين اليمن ومصر كون الاقتصاد له أهميته في إنجاح أي عمل استراتيجي سياسي.

كما تحدث في الندوة عدد من الأكاديميين اليمنيين والمصريين تطرقوا إلى أهمية استيعاب متطلبات المرحلة الحالية للنهوض بالشعوب العربية ومواكبة التطورات الجارية على كافة المستويات في العالم اجمع.

حضر الندوة عدد من الأكاديميين والمثقفين والمهتمين وعدد من الطلاب اليمنيين الدارسين في جمهورية مصر العربية.

أكثر من (24) مليون ريال قيمة مشاريع استثمارية في محافظتي عدن ولحج

عدن/لحج / سبأ:

نفذ فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف في محافظتي عدن ولحج خلال العام الماضي عدداً من المشاريع الاستثمارية في حفر آبار وبناء خزانات ومد أنابيب وتركيب مضخات بكلفة إجمالية 24 مليوناً و764 ألف ريال.

وأوضح مدير عام فرع الهيئة أنور المرفدي أن 18 مشروع بئر بكلفة بلغت 19 مليوناً و251 ألف ريال أنجزت بصورة كاملة وهي في مرحلة الاستلام الأولي والنهائي، فيما بلغ إجمالي عدد الخزانات المنفذة خلال العام المنصرم عشرة خزانات بكلفة بلغت خمسة ملايين و351 ألف ريال، مشيراً إلى أن خمسة مشاريع أبار قيد التنفيذ تم ترحيلها إلى العام الجاري 2012م بكلفة تسعة ملايين و241 ألف ريال إضافة إلى أن تسعة مشاريع خزانات قيد التنفيذ مرحلة إلى العام الحالي بقيمة بلغت 26 مليوناً و426 ألف ريال.

وأشار المرفدي إلى أن 11 مشروع حفر آبار يدوية تم الإعلان عنها منها ست آبار حفر يدوي وخمس آبار تأهيلية بكلفة تقديرية بلغت 29 مليوناً وسبعمائة ألف ريال إضافة إلى الإعلان عن بناء ستة خزانات بكلفة مليون و563 ألف ريال وتوريد وتركيب مضخة واحدة بكلفة بلغت ثلاثة ملايين و800 ألف ريال .

وقال: «إن فرع الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف تنفذ المشاريع في إطار خطط وأهداف وسياسيات واضحة لتوفير المياه الصالحة للشرب في كافة مناطق الريف وكذا رفع القدرات الإدارية والمالية والفنية وإعطاء الصلاحيات للفروع بالتنفيذ من خلال إجراء الدراسات والمسوحات الميدانية والمواصفات الفنية وإعداد التصاميم وإعلان المناقصات وتحسين مستوى الأداء الوظيفي على مستوى الهيئة وفروعها».

تدشين حملة مكافحة البعوض في (15) مديرية بمحافظات تعز والحديدة وذمار وريمة

الحديدة/ أحمد كنفاني:

دشن البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بمحور تهامه صباح أمس وبحضور عدد من المسؤولين في وزارة الصحة العامة والسكان والبرنامج والجهات ذات العلاقة حملة مكافحة البعوض الناقل للملاريا برش الأسطح والغرف الداخلية للمنازل بالمبيدات ذات الأثر المتبقي والتي ينفذها على مدى (15) يوماً البرنامج بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وبدعم محلي وخارجي يقدر بنحو (24) مليون ريال.

وتستهدف الحملة في مرحلتها الثانية حماية (494) ألفاً و (459) نسمة من السكان القاطنين في (15) مديرية مطلة على أودية سردود وسهام المالح ورجان ورماع وزبيد ونخلة في محافظات تعز – ذمار – الحديدة – ريمة.

وأوضح مدير البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بمحور تهامة الدكتور عبدالرحيم الشميري أن عملية الرش ستتم في (217) ألفاً و (751) غرفة وفي (87) ألفاً و(316) منزلاً.

وأشار إلى أن كمية المبيدات التي يجري استخدامها في الرش تقدر بنحو (48) ألفاً و (330) كيس مبيد وتستمر فاعليتها ما بين 3 – 4 أشهر ولفت إلى جدوى هذه المبيدات في توفير الحماية للقاطنين في المناطق المستهدفة من الإصابة بالملاريا حيث تعمل على القضاء على البعوض الناقل للملاريا أثناء ملامسته للجدران والأسطح المرشوشة بالمبيدات.

ولفت إلى أن عدد المشاركين في الحملة (640) عامل رش و (262) ملاحظاً و (26) مشرفاً من العاملين بالبرنامج الوطني لمكافحة الملاريا بمحور تهامة إضافة إلى عدد من الآليات المستخدمة التي تم توفيرها وتجهيزها وتعزيزها بالمعدات اللازمة للقيام بتنفيذ الحملة.. داعياً القاطنين في المناطق المستهدفة إلى التعاون مع العاملين لإنجاح أهداف الحملة واستفادتهم منها.

(61 ٪) منها ارتكبت بالأسلحة النارية

الأجهزة الأمنية تسجل (3566) جريمة شروع بالقتل العام الماضي

صنعاء / الإعلام الأمني :

سجلت الأجهزة الأمنية 3566 جريمة شروع بالقتل خلال العام المنصرم 2011م ، وهو ما يشكل نسبة 10.39 ٪ من إجمالي الجرائم المرتكبة خلال الفترة نفسها.

وأوضح التقرير الأمني الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الداخلية أن جريمة الشروع بالقتل سجلت العام الماضي انخفاضاً بنسبة 9.96 ٪ عما كانت عليه العام 2010م ونقصاناً عددياً مقداره 388جريمة.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية ضبطت العام المنصرم 2903 جريمة شروع بالقتل من إجمالي الجرائم المسجلة البالغ عددها 3566 جريمة ونسبة ضبط بلغت 82.8 ٪ ،فيما بلغ عدد المتهمين بارتكاب هذه الجرائم 4536 متهماً ضبط منهم 3577 متهماً، وبلغ عدد المجني عليهم 4341 شخصاً من بينهم 8 أشخاص تحولت إصابتهم إلى وفاة.

وبحسب التقرير الأمني فإن هذه الجريمة ارتكبت العام الماضي في21 محافظة من محافظات الجمهورية جاءت في مقدمتها أمانة العاصمة بعدد 936 جريمة ،تليها محافظة ذمار بـ366 جريمة ، وفي المرتبة الثالثة محافظة تعز بعدد 346 جريمة، وتوزع العدد الباقي من الجرائم على المحافظات الأخرى وبأعداد متقاربة ،فيما خلت هذه الجريمة من محافظة المهرة خلال العام الماضي.

وذكر التقرير الصادر عن وزارة الداخلية أن دافع النزاع الشخصي قد كان وراء 57.5 ٪ من جرائم الشروع في القتل ، فيما شكل الثأر نسبة 5 ٪ ، ولم يزد نسبة دافع الكسب المادي عن 2.3 ٪ ، بالإضافة إلى دوافع أخرى.

ووفقاً للتقرير فإن الأسلحة النارية استخدمت في ارتكاب 60.9 ٪ من جرائم الشروع بالقتل، فيما استخدم السلاح الأبيض في ارتكاب 24.4 ٪ من إجمالي جرائم الشروع بالقتل التي وقعت خلال العام الماضي 2011م.

فيما أمن العاصمة يلقي القبض على (4) مطلوبين جنائياً

أمن حضرموت يضبط (1086) جريمة مختلفة العام الماضي

المكلا/ صنعاء/ الإعلام الأمني :

ضبطت الأجهزة الأمنية في محافظة حضرموت 1086جريمة مختلفة من إجمالي الجرائم المسجلة خلال العام الماضي البالغ عددها 1230جريمة.

وبحسب أمن حضرموت فإن الجريمة بالمحافظة سجلت العام المنصرم انخفاضاً بنسبة 6.8 ٪ مقارنة بما كانت عليه في العام 2010م ونقصاناً عددياً مقداره 81 جريمة.

وأوضح أمن حضرموت أن عدد المتهمين بارتكاب جرائم خلال الفترة نفسها قد بلغ 1639 متهماً من ضمنهم 99 حدثاً و22 أنثى، بالإضافة إلى 20 مواطناً عربياً و8 من الأجانب، ضبط منهم 1564 متهماً وبنسبة ضبط بلغت 95.42 ٪، فيما اعتبر 75 متهماً في عداد الفارين من وجه العدالة مازال البحث جارياً عنهم.

و بلغ عدد المجني عليهم في الجرائم التي شهدتها المحافظة العام المنصرم 1152 شخصاً في عدادهم 32 أنثى و68 من الأحداث بالإضافة إلى 3 من الأجانب، مبيناً أن الجريمة في محافظة حضرموت تسببت العام الماضي في وفاة 27 شخصاً جميعهم من الذكور وإصابة 118 آخرين من ضمنهم أنثيان، مقدراً الخسائر المادية الناجمة عن الجرائم بحوالي 369 مليون ريال.

من جهة أخرى ضبطت الأجهزة الأمنية في أمانة العاصمة 4 مطلوبين جنائياً تتراوح أعمارهم بين 20 - 50 عاماً.

وقالت الأجهزة الأمنية: إنها ضبطت 2 منهم على متن سيارة هايلوكس قمارتين في جولة جعوان بشارع مأرب كان قد تم التعميم عنها في اليومين الماضيين من قبل قيادة وزارة الداخلية على خلفية الاشتباه بتورطهما بجريمة قتل عمدي، فيما ضبطت الاثنين الآخرين بمديرية السبعين بناء على تعميم من إدارة أمن محافظة تعز في الـ22 من الشهر الجاري.

وقد قامت الأجهزة الأمنية في أمانة العاصمة بالتحفظ على المطلوبين للإجراءات القانونية.

النيابة تتلف أكثر من (4) أطنان حشيش و(4.5) مليون حبة «كبتاجون» مخدر

صنعاء / سبأ:

أتلفت النيابة الجزائية المتخصصة في مبنى الإدارة العامة للأدلة الجنائية بأمانة العاصمة أمس 4 أطنان و 16 كيلو جراماً من مادة الحشيش المخدر، و4 ملايين و630 ألفاً و985 حبة "كبتاجون" مخدر.

وفي عملية الإتلاف التي حضرها وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان والنائب العام الدكتور علي الأعوش .. قال وكيل النيابة الجزائية المتخصصة علي حسين عسكر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن هذه المرحلة هي الخامسة التي يتم فيها إتلاف كميات من المخدرات ابتداء من العام 2008 وحتى الآن.. موضحاً أن ما تم إتلافه خلال هذه المراحل بلغ 11 طناً و139 كيلوجراماً من راتنج الحشيش، و 15 مليوناً 807 آلاف حبه كبتاجون، بقيمة تقدر بحوالي 19 مليار ريال يمني.

فيما أوضح وزير الداخلية اللواء الدكتور عبد القادر قحطان أن هذا العمل يأتي ثمرة للجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية والأجهزة ذات العلاقة في عملية ضبط ومحاربة المخدرات والاتجار بها.. داعيا جميع أفراد المجتمع إلى الانتباه إلى خطورة هذه الآفة القاتلة التي تدمر الفرد والمجتمع على حد سواء، والتعاون مع الأجهزة الأمنية في عملية مكافحتها لما فيه الصالح العام.

من جانبه أوضح مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد خالد الرضي أن هذه الكمية من المخدرات المضبوطة قد تم ضبطها خلال الفترة الماضية في محافظات المهرة، حضرموت، مأرب، عدن، حجة، صعدة، الحديدة، في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية والجمارك وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة.

حضر فعالية الإتلاف وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن العام اللواء فضل بن يحيى القوسي، ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام، وعدد من مديري العموم ووكلاء النيابات والمهتمين.

أكد أن المصافي تتكبد خسائر يومية في تعاقداتها

المدير التنفيذي لمصافي عدن يهيب بالعاملين العودة إلى العمل

عدن/ محمد أبو رأس:

أهاب المدير التنفيذي لشركة مصافي عدن الدكتور نجيب منصور العوج بجميع العاملين في المصفاة العودة إلى العمل وأن يثبتوا حرصهم على المنشأة باعتبارها ملكاً للعاملين وأسرهم وأن الحفاظ عليها هو حفاظ ليس على مستقبل العاملين فقط وإنما مستقبل المنطقة والبلد بأكمله.

جاء ذلك في منشور للمدير التنفيذي صدر يوم أمس تسلمت الصحيفة نسخة منه أكد فيه أن زيادة المرتبات والحوافز يرتبط دائماً برفع وتيرة العمل وليس تعطيل العمل مشيراً إلى أن بقاء المصفاة واستمرارها مرهون بالحفاظ على لوائح ونظم المصفاة وعدم الإخلال بها إذ أن عدم التقيد والالتزام باللوائح والأنظمة في مرفق مهم وحيوي كالمصفاة والتزام طرق غير قانونية في رفع المطالب - في الوقت الذي تقوم فيه الإدارة مع النقابة بمعالجة قضايا الموظفين أولاً بأول والتجاوب بشكل دائم مع أي أمور تصب في مصلحة العاملين وأسرهم - هو سلوك لا يصب في مصلحة المصافي وتطورها ويتطلب من الجميع الوقوف الجاد واستشعار المسؤولية للحيلولة دون تكبد مصافي عدن خسائر كبيرة منها غرامات التأخير للسفن بعشرات الآلاف من الدولارات يومياً مما سيكون له أثر سلبي على مستوى معيشة العمال بل ويؤثر على بعض الامتيازات التي تمنح حالياً ويعيق جهود الجميع في هذا السبيل وهو أمر ليس له تبرير في ضوء التجاوب الدائم من الإدارة بالرغم من كل الظروف الصعبة والمعوقات التي يعرفها الجميع.

وأكد المنشور أن الإدارة المركزية تعد الجميع بأنها ستدرس جميع المطالبات عبر الأطر الإدارية وسوف تقوم بما يملي عليها واجبها تجاه الجميع وبما يوفر حياة معيشية مستقرة.

وعبر الدكتور العوج عن تطلع الإدارة المركزية إلى تفهم الجميع للظروف التي مرت بها المصفاة خلال العام 2011م والناتجة عن عدم استلام خام مأرب طيلة العام باستثناء شهرين فقط كل ذلك بسبب توقف ضخ الخام نتيجة تفجير خط أنبوب مأرب – رأس عيسى، الذي مازال مستمراً حتى الآن.

واستعرض المنشور جملة الصعوبات التي واجهتها المصفاة وجملة إجراءات تحسين المعيشة للعاملين بالمصفاة من قبل الإدارة المركزية بالرغم من التوقف مشيراً إلى أن الإدارة المركزية متجاوبة مع اللجنة النقابية في الوقت الذي تعاني فيه المصفاة من قدم في منشآتها وتوقف الخام لمدة عام كامل وحتى الآن.

تطلعات شعب مقهور !!

الهاشمي قال هذي مسألة .. والثانية عادها لما تكون عندك خطأ ما قرأت البسملة .. ولا تبارك ولا عم ونون ولا دريت أن هذه مسألة .. والقرش يلعب بحمران العيون

مضت خمسون عاماً ، ولا زالت أماني وتطلعات شعبنا قائمة بالعيش في وطنه بعزة وكرامة وعدل ومساواة وحرية وحماية في ظل نظام وطني لدولة مدنية ديمقراطية، يؤمن حقهم المشروع كشركاء في صنع القرار وإدارة شؤونهم لا دولة تحكم وتفرض سياستها عليهم وتسحق ثورتهم وتفرغها من مضامينها وأهدافها وتتراجع عن تحقيقها أول ما تصل إلى الحكم بل وتكبلها بدستور وقوانين تنفرد في وضعها لضمان الحفاظ على مصالحها وإنفرادها بالحكم والثروة، الطريق المؤدي إلى الصراعات الدموية وضحيتها الشعب دائماً

بدر عبده شيباني

تلك هي مأساتنا الأزلية والنتيجة الحتمية لتلك المفاهيم السياسية الخاطئة التي تخنق الحرية والديمقراطية ولا تؤسس دولة تؤدي إلى ما نعانيه اليوم من تدهور لكل أوضاعنا التي دفعت الشعب إلى الثورة الراهنة .

ولنفكر معاً للتأكد من ذلك: هل كان سيحصل لنا ما نحن فيه من معاناة ومآس ومظالم إذا عملنا منذ البداية على تأسيس الآتي :

1. إشراك الشعب في وضع أحكام الدستور والقوانين النافذة التي تتجسد فيها مبادئ حقوق الإنسان لضمان حق الحرية للتعبير عن الرأي والرأي الآخر وحق الشراكة في سلطات الدولة مع ضمان عدم تعديلها من قبل أي سلطة سياسية لفرض توجهاتها لخدمة مصالحها دون الشعب.

2. إذا تضمنت أحكام قانون الانتخابات حق وصول ممثلي كل فئات الشعب إلى المجالس التشريعية المنتخبة ويشعر المواطن بأن لصوته معنى في اختيار من يمثل مصالحه الوطنية فهل كانت مجالسنا ستكون هكذا ؟

3- ما هو الضرر اذا تشاركنا في وضع احكام قانون الحكم المحلي، الذي يضمن الحق لأبناء كل محافظة الوصول اليها، لادراكهم بخصوصيات محافظتهم والمعرفة بسكانها ومطالبهم وتوفيرها وحمايتها من العبث.

4. لماذا لم تتضمن أحكام الدستور الحرية للصحافة والصحفيين وحمايتهم، وتسخير الإمكانيات والدعم لوسائل عملها وتطورها، لأداء رسالتها في إيصال المعرفة ورفع مستوى الوعي الاجتماعي للمجتمع سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وبالمثل لأجهزة الإعلام الرسمية والمؤسسات الثقافية التي يصرف عليها من أموال الشعب.

5. ماذا كان سيحصل إذا تحررت منظمات المجتمع المدني من قيودها وعدم تجييرها لصالح طرف سياسي يضعف قيامها بدورها الوطني؟

6. ماهي الصعوبة في عدم إصدار قانون لحماية البيئة،وتحديد مناطق المحميات الطبيعية،لمنع العبث بها.

7. ماذا كان سيحصل إذا صدر قانون لحماية المدن التاريخية (وتحديدها)،ونمط مبانيها ومعالمها و (منع هدمها) وآثارها التاريخية (وصيانتها دورياً) من قبل السلطات المحلية.

8 - ما هي الصعوبة في عدم إنشاء المتنفسات الشعبية والحدائق وملاعب الأطفال وحمايتها وصيانتها من قبل السلطة المحلية، كحق للمواطنين من دون (الاستحمار) الذي يتعامل مع المواطنين كسياح أجانب في وطنهم؟

9 - ماذا كان سيحصل إذا صدر قانون بتأسيس هيئة لتخطيط المدن، وفروعها، وتحديد مهماتها وسلطاتها وأهدافها، كمهمة حضارية للدولة العصرية بدلاً من العشوائية الراهنة.

10 - لماذا لم يصدر قانون الموانئ الذي يحدد سلطاتها، إداراتها وحدود حرمها، ومجالات تطورها، ومواقع نشوء جديدها، ولدينا العديد من الكفاءات والقدرات على إدارتها وتشغيلها وتطويرها لدعم التنمية الاقتصادية.

-11 ماذا كان سيحصل إذا تمت حماية ثرواتنا السمكية والأحياء البحرية وترشيد اصطيادها، وتنميتها وإنشاء مصانع مختلفة لتعليب منتجاتها المتنوعة وتصديرها.

12 - ماذا كان يمكن أن يحصل لاقتصادنا الوطني إذا تم إنشاء تعاونيات سمكية، زراعية وحيوانية ودعم توسعها وتطورها بإنشاء مصانع لتعليب إنتاجها، أساس التنمية الاقتصادية، وكم فرص العمل التي ستوفر للعاطلين ومن مختلف مخرجات التعليم، وهل سنحتاج إلى طلب القروض والمنح المالية؟ أو جباية الضرائب وإرهاق الشعب بالغلاء؟

13 - هل كانت ستحصل كل تلك المعاناة والمظالم التي لحقت بالعاملين والفساد في كل القطاعات العامة والخاصة إذا تشاركنا في وضع أحكام قانون النقابات التي تضمن حقها في التأسيس والدفاع عن حقوق أعضائها ومؤسساتها بموجب المواثيق الدولية والإنسانية، وتقديم كل الدعم لأدائها دورها الوطني؟

14 - هل كانت الدولة ستحتاج إلى تأهيل أبنائها من مخرجات التعليم حتى الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل، إذا وضعت منهجاً دراسياً عصرياً غير سياسي؟ وهل كان الغش والبرشام سيكون كارثة علنية ونعتمد تقديرها، إذا أهلنا مدرسين في معاهداً تأهيلاً معلمين متخصصين في توصيل المادة للطلاب، وأضفنا أدواراً للمدارس التي أعيد بناؤها، وهل كان سيكون لدينا 11 مليون طفل في الشوارع إذا وظفنا المنح المالية الخارجية الخاصة بجعل التعليم مجانياً.

15 - ما هو الضرر من عدم تقديم الدعم الحقيقي والحماية لإنشاء مساكن الجمعيات السكنية، وتوسعها لعاملي بقيمة القطاعات العامة والخاصة، وجعل المنشآت الصناعية تبني مساكن لعامليها بالقرب من منشآتها كشكل حضاري مثلما كان قديماً في عدن المستعمرة بدون العشوائية الراهنة.

16 - كيف نتصور أن تكون أوضاع شبابنا إذا أقدمت الدولة على دعم ورعاية إعادة تأهيل ملاعب المدارس والجامعات، وتأهيل مدرسين مدربين متخصصين في كل لعبة رياضية، وتأسيس فرق في كل الألعاب، وإقامة المسابقات الفصلية والسنوية العمرية، وكذلك المختبرات العلمية ومستلزماتها، يتضمنها المنهج الدراسي.. وهل حافظت على مواقع مقراتهم أو تؤمن بحقوقهم؟

17 - هل كانت أوضاع الناس ستبلغ هذا المدى من المعاناة وتثقل كاهلهم، إذا اهتمت الدولة بتنفيذ (مهمات وظائفها الأساسية) بتوفير الأدوية والرعاية الطبية، ورسوم الدراسة، الكهرباء ومياه الشرب وأدوية وأغذية صالحة للبشر، ومنع إستيراد أسمدة مسببة للسرطان، هل سيتفشى السرطان ونبني مراكز لعلاجه؟

تلك هي تطلعات شعبنا المقهور وهو يحلم دهراً في ترسيخ هذه الأسس التي من دونها لن تؤسس الدولة المدنية الديمقراطية التي تواكب العصر، ولا زال يناضل من أجلها ويقدم التضحيات من الدماء والشهداء، وترسيخها (منذ البداية) مع العهد الجديد، لأنه لا يستطيع أن يغير الماضي، ولكنه يستطيع أن يغير الحاضر من أجل المستقبل، ويمنع من يريدون شيئاً آخر مختلفاً تماماً عن تطلعات الشعب.